تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

كيف يمكن أن يؤثر صعود ترامب على الأوضاع الاقتصادية في العراق؟

د. ثائر رشيد

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

كيف يمكن أن يؤثر صعود ترامب على الأوضاع الاقتصادية في العراق؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط/ قسم الابحاث / الدراسات السياسية/ الدراسات الاقتصادية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / الاقتصاد والتنمية، السياسية الداخلية والخارجية

د. ثائر رشيد/ كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

تتجه أنظار العالم اليوم نحو رئيس الولايات المتحدة الجديد، التي تمتلك مقومات القوة الشاملة، ومنها أكبر اقتصاد في العالم وهيمنة أحادية نقدية عالمية من خلال الدولار الأمريكي، الذي تبلغ تعاملاته اليومية في الأنشطة الاقتصادية العالمية حوالي 7.5 تريليون دولار، وهو ما يعادل 88 % من التعاملات اليومية العالمية للأنشطة الاقتصادية مقارنة بالعملات الأخرى. هذه المكانة المالية والاقتصادية مكنت الدولار والاقتصاد الأمريكي بشكل عام من أن يكونا أحد أدوات السياسة الخارجية الأمريكية ذات الفاعلية الكبيرة.

يشير المنظور التاريخي إلى أن أمريكا تحاول تجديد نفسها عبر الحفاظ على موقعها كقطب رئيسي ذي هيمنة عسكرية وتفرد اقتصادي في توجيه النظام العالمي من خلال المؤسسات المالية والدولية، والتي تسعى إلى إبقائها تحت سيطرتها وضبط إيقاعها، خاصة في الجانب الاقتصادي، ليظل الدولار على رأس العملات. فمن خلاله يتم التحكم بأسعار الفائدة والتأثير العالمي على الاقتصاد. يشكل الدولار نحو 60 % من الاحتياطات النقدية العالمية التي تحتفظ بها البنوك المركزية حول العالم، كما أن الاقتصاد الأمريكي يشكل 25 % من حجم الاقتصاد العالمي لأكثر من 200 دولة. وعلى الرغم من وجود مساع من بعض الدول مثل الصين وروسيا للحد من الاعتماد على الدولار وتعزيز استخدام عملات بديلة مثل اليورو واليوان، فإن هيمنة الدولار تظل قوية في التجارة العالمية وأسواق المال، مع توقع استمرار ذلك على المدى الطويل، كونه يمثل عملة أكثر استقراراً وقبولاً مقارنة بالعملات الأخرى.

وبالنسبة إلى السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، فقد تتغير إلى حد ما بناءً على الإدارة الحاكمة وأولوياتها، وما تشهده المنطقة من تداعيات، خاصةً الأخيرة، وما يتعلق منها بالغزو العسكري الصهيوني تجاه فلسطين (غزة ولبنان) ومحاولة توسيع ذلك لضمان مكاسب مستقبلية تشمل إيران أيضاً، وهو ما يُعد من أولويات استراتيجية الكيان الصهيوني، ومن خلال مساعدة أمريكا.

من غير المحتمل أن تشهد السياسة الأمريكية تغييرات جذرية سريعة، إذ يعتمد ذلك عادة على مصالحها ومصالح حلفائها، خاصة الكيان الصهيوني، الاستراتيجية والأمنية والعسكرية والاقتصادية في المنطقة. وبالتالي، حتى في حالة التحولات السياسية أو التصعيد في مواقف معينة، غالباً ما تكون السياسات متوازنة لتجنب أزمات كبيرة. ومع ذلك، قد تظهر مواقف أكثر تشدداً في بعض الملفات الحساسة مثل البرنامج النووي الإيراني، أو تعزيز العلاقات مع حلفائها التقليديين مثل الكيان الإسرائيلي أو بعض دول الخليج. ويكون هذا التشدد إما في شكل زيادة في العقوبات أو تعزيز التواجد العسكري أو رفع مستوى التنسيق الأمني والعسكري.

هناك أيضاً عامل التحالفات، حيث تلعب دول مثل روسيا والصين دوراً مهماً في موازنة السياسة الأمريكية في المنطقة. فإذا زادت الولايات المتحدة من حدة مواقفها، قد تجد نفسها في مواجهة تأثير هذه القوى، مما يجعل القرار أكثر تعقيداً. ومن الممكن أن يشهد العالم انفراجاً وتقارباً مع الموقف الروسي والصيني، مما يساهم في إبقاء الفجوة بينها وبين هذه الدول.

بناءً عليه، سيؤدي فوز ترامب إلى رد فعل دولي تجاه عودته. ستسعى الدول، وبخاصة دول الشرق الأوسط، إلى اتباع حزمة جديدة من السياسات التي تدعم مصالحها وعلاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة. ويمكن تقسيم ردود الفعل المحتملة إلى معسكرات: الحلفاء التقليديين للولايات المتحدة، والدول المنافسة، والجهات المحايدة أو غير المنحازة.

1. الدول الحليفة للولايات المتحدة:

- **الدول الخليجية:** من المرجح أن تستقبل بعض دول الخليج، مثل السعودية والإمارات، عودة ترامب بشكل إيجابي إلى حد ما، نظراً للسياسات الداعمة التي اتخذها تجاه هذه الدول سابقاً. ترامب دعم هذه الدول في عدة قضايا مثل مواجهة النفوذ الإيراني وتعزيز التعاون العسكري والاقتصادي معها. لذا، فإن فوزه قد يعطي هذه الدول شعوراً بالاستقرار في العلاقات ويشجعها على تعزيز شراكاتها الأمنية والاقتصادية مع واشنطن.
- **الكيان الإسرائيلي:** من المتوقع أن يكون استقبال إسرائيل لعودة ترامب مرحباً للغاية. فقد دعمت إدارة ترامب السابقة سياسات إسرائيلية حساسة، مثل نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان، واتفاقيات التطبيع. هذا يعزز من موقف إسرائيل في المنطقة ويعطيها الثقة في استمرار الدعم الأمريكي.
- **أوروبا الغربية:** من المحتمل أن يكون هناك بعض التحفظ من دول أوروبا الغربية تجاه عودة ترامب، خاصة بسبب التوترات التي ظهرت في فترة رئاسته الأولى حول قضايا مثل تمويل حلف الناتو، واتفاقية باريس للمناخ، والسياسات التجارية. دول مثل ألمانيا وفرنسا قد تكون قلقة من عودة ترامب نظراً لأنه يشجع على سياسة «أمريكا أولاً»، وقد يرغب الأوروبيون في التركيز على تعزيز سياسات التعاون الدولي بشكل أكبر مما قد يتوافق مع رؤية ترامب.

2. الدول المعادية أو المنافسة للولايات المتحدة:

- **الجمهورية الإسلامية الإيرانية :** عودة ترامب قد تكون مصدر قلق كبير لإيران، نظراً للسياسات المتشددة التي اتبعها سابقاً من خلال انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي وفرض عقوبات اقتصادية شديدة. فوز ترامب قد يعني استمراراً أو تصعيداً للضغوط الاقتصادية والعقوبات على إيران من خلال حملة «الضغط الأقصى» على إيران والتي تمثل مزيج من السياسية والإجراءات العقابية على المصارف الإيرانية، وعلى الشركات، والموانئ والمصالح الاقتصادية منها تصدير النفط، إلى جانب العقوبات على الشخصيات والكيانات المختلفة، مما سيؤثر سلباً على اقتصادها ويمثل تحدياً للحكومة الإيرانية.
- **روسيا الاتحادية:** على الرغم من اتهام ترامب بأنه يميل إلى تخفيف اللهجة تجاه روسيا، إلا أن فوزه قد يجعل موسكو حذرة. وقد ترغب روسيا في الاستفادة من ترامب إذا كان ذلك سيقلل من التوترات في بعض المجالات، لكن في نفس الوقت قد ترى ضرورة الاستعداد لمواجهة سياسات أمريكية غير متوقعة تجاه مناطق النزاع والنفوذ الدولي.
- **الصين:** عودة ترامب قد تؤدي إلى توتر متجدد مع الصين، نظراً للتصعيد الذي حدث سابقاً في مجال التجارة وفرض الرسوم الجمركية والسياسة التكنولوجية. إذا استمر ترامب في سياسته المناهضة للتجارة مع الصين، فقد يشهد العالم تزايداً في التوترات بين أكبر اقتصادين، وقد تؤثر هذه السياسة على سلاسل التوريد العالمية بشكل أكبر.

3. الدول المحايدة أو غير المنحازة:

- **الدول الآسيوية الأخرى:** بالنسبة لدول آسيوية مثل اليابان وكوريا الجنوبية، التي تعد حليفة للولايات المتحدة ولكنها تسعى أيضاً للحفاظ على علاقات جيدة مع الصين، قد يكون هناك توازن في ردود الفعل. هذه الدول قد تكون حذرة من سياسات تجارية جديدة قد تؤثر على اقتصادها، ولكنها قد ترحب باستمرار الدعم الأمني الأمريكي في المنطقة.
- **الدول النامية والشرق الأوسط:** قد تكون بعض الدول العربية التي شهدت سياسات متشددة من إدارة ترامب السابقة متحفظة بشأن فوزه، نظراً لاحتمال استمرار الضغوط في قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية.

والسؤال هنا: هل ستغير سياسة أمريكا من الأوضاع في المنطقة وانعكاسات ذلك على العراق؟

إن فوز ترامب قد يعتمد على مجموعة من السيناريوهات المرتبطة بسياساته السابقة تجاه العراق والمنطقة، فخلال فترة رئاسته الأولى كان ترامب واضحاً في أولوياته تجاه الشرق الأوسط، حيث ركز على تقليل التدخل العسكري المباشر وزيادة الضغوط الاقتصادية على إيران، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية خصوصاً مع الدول الخليجية وإسرائيل. حيث أنه من المتوقع أن يعمل على عدد من الأدوات، منها:

(1) تعزيز الضغوط الاقتصادية والأمنية على إيران: كان ترامب يرى أن النفوذ الإيراني في العراق يهدد مصالح الولايات المتحدة وحلفائها. لذا من المرجح أن يستمر بتصعيد الضغوط وتكثيف العقوبات عليها وعلى حلفائها. سيناريو التشدد هذا قد يزيد من التوتر في العراق.

(2) تقليل التواجد العسكري الأمريكي المباشر: كان ترامب يفضل تقليص الوجود العسكري الأمريكي في الخارج بما في ذلك العراق، وبدلاً من ذلك اعتمد على الشراكات المحلية ودعم القوات العراقية لمواجهة الإرهاب خاصة داعش. إذا أعاد تبني هذه السياسة، فقد يؤدي إلى مزيد من الضغط على الحكومة العراقية لتحمل المزيد من المسؤوليات الأمنية ما قد يضع تحديات أمام العراق.

(3) التنسيق مع الحلفاء في المنطقة: دعم ترامب سابقاً فكرة «التحالف العربي الصهيوني» لمواجهة التحديات المشتركة في المنطقة. هذا التحالف يمكن أن يتجدد في حال عودته، والضغط باتجاه ان يكون للعراق دور في ذلك.

(4) التركيز على النفط والمصالح الاقتصادية: سياسة ترامب تركز أيضاً على ضمان استقرار أسعار النفط والحفاظ على تدفقه. هذا الاهتمام قد يدفعه إلى تعزيز العلاقات مع الحكومة العراقية لضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

(5) تطبيق استراتيجيات تفاوضية قوية : قد يسعى ترامب إلى الضغط على العراق لتنفيذ سياسات تتماشى مع المصالح الأمريكية، سواء من خلال التهديد بسحب الدعم أو عبر تقديم حوافز اقتصادية كبيرة.

(6) إبعاد العراق عن التدخل المباشر وغير المباشر الذي لا يتفق مع النهج الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط باتجاه إقامة تحالفات جديدة وإعادة ترتيب علاقاته الدولية.

(7) سياسة ترامب التي تهدف إلى انفاذ استراتيجية السعر المنخفض للنفط ولكن عند حدود معينة كي لا تخسر أو تؤثر سلباً على حلفائه من الدول المصدرة للنفط، ولكن في كل الأحوال سيؤثر ذلك سلباً على الاقتصاد العراقي باعتباره يعتمد على عائدات النفط بشكل كبير. إذا تم تخفيض الأسعار حيث ستتعرض الموازنة العراقية لضغوط شديدة مما سيفاقم من الأزمات الاقتصادية. فالتوقعات تشير إلى أن أسعار النفط قد لا تشهد استقراراً طويلاً في حال تزايد الإنتاج الأمريكي، مما سيجعل العراق أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية والمالية التي قد تؤثر سلباً على قدرته على تحقيق التنمية المستدامة

(8) سياسة ترامب قد تؤدي إلى تصعيد التوترات مع إيران، من خلال الضغط على صادراتها النفطية وتشديد العقوبات عليها وهذا قد يؤدي إلى التصعيد في المنطقة وإلى تأثيرات سلبية على العملة العراقية وزيادة التضخم بسبب عدم الاستقرار في أسعار السلع والبضائع المستوردة، كون العراق مستورداً رئيسياً للسلع، خاصة من إيران. بحيث ستشمل العقوبات التجارية الى عدم القدرة على تأمين إمدادات مستمرة من الاستيرادات. فخلال فترة ترامب الرئاسية الأولى، كان قد اعتمد سياسة الضغط الاقتصادي على إيران، وهو ما كان له تأثير غير مباشر على العراق بسبب علاقاته الاقتصادية والسياسية مع إيران. وفي حال فوزه قد يعزز العقوبات على إيران بشكل أكبر، مما يقلص من حركة التجارة بين العراق وإيران. هذا قد يضع العراق في موقف صعب حيث تعتمد الكثير من القطاعات التجارية العراقية على التبادل التجاري مع إيران، خاصة في مجالات مثل المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية وبالتالي ستعود مشكلة الدولار من جديد .

(9) إضافة تعقيدات إلى التداول بالدولار: قد يؤثر ذلك على الدول التي تعتمد بشكل كبير على الدولار مثل العراق. فأي تغيرات في السياسة قد تؤدي إلى تقلبات في اسعار الدولار، مما يؤثر مباشرة على سعر صرف الدينار في حالة انخفاض الدولار نتيجة لتحركات ترامب في السياسات النقدية أو التجارية، مما يعني أن العراق سيعاني من تقلبات في أسواقه المالية والسلع .

(10) التأثير على القطاعات الحيوية في الاقتصاد العراقي مثل الكهرباء و التجارة الخارجية : -

❖ قطاع الكهرباء:

(1) العراق يعاني منذ سنوات من نقص حاد في الكهرباء، وهو يعتمد بشكل كبير على واردات الغاز من إيران لتلبية احتياجاته. خلال فترة حكم ترامب، تم فرض عقوبات شديدة على إيران، ما أدى إلى قطع أو تقليص صادرات الغاز الإيراني إلى العراق في مناسبات عدة. فقطع إمدادات الغاز زاد من حدة أزمة الكهرباء. قد يضغط على ايران والعراق من أجل ايقاف التعاملات بالطاقة بين البلدين، وقد يواجه العراق صعوبة في الحصول على إمدادات الطاقة، مما يزيد من الأزمات التي يعاني منها قطاع الكهرباء.

❖ التجارة الخارجية:

سياسة ترامب المتعلقة بالعقوبات على إيران ربما ستنعكس مباشرة على التجارة العراقية، حيث استيراد العديد من السلع الأساسية بما في ذلك الغاز والبحث عن بدائل لسد احتياجاته فهناك ضغوط على الحكومة لتقليص الاعتماد على إيران. تعزيز العقوبات قد تؤثر على التبادل التجاري المباشر من مثل المواد الغذائية. أما بالنسبة للعلاقات مع دول الخليج قد يحاول ترامب الضغط لتقوية الروابط الاقتصادية والتجارية مع هذه الدول بشكل أكبر.

هل سيشهد الدولار ارتفاع في عهد ترامب والمزيد من العقوبات المصرفية على العراق؟

استقرار الدولار سيكون عاملاً مهماً في الاقتصاد العراقي خاصة مع تحكم الدولار في التجارة الدولية والعوائد النفطية. زيادة الضغط الأمريكي على العراق قد تؤدي إلى تأثيرات مباشرة على سعر الدينار بسبب تداعيات السياسات الاقتصادية الأمريكية. في حال استمرت الضغوط الاقتصادية على العراق بسبب العقوبات الإيرانية أو التغييرات في أسواق النفط، فإن العراق قد يعاني من تقلبات في قيمة الدينار مقابل الدولار، مما يزيد من الضغوط التضخمية.

ترامب يفضل عادة سياسات تهدف إلى تعزيز الاقتصاد الأمريكي عبر خفض الضرائب على الشركات وتشجيع الصناعات المحلية وضبط الموازنة إذا قام بإعادة تطبيق هذه السياسات، فقد يؤدي ذلك إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الولايات المتحدة، ما يزيد الطلب على الدولار وبالتالي يرفع من قيمته عالمياً.

ارتفاع قيمة الدولار سيجعل السلع والخدمات المستوردة من الولايات المتحدة أغلى بالنسبة للعراق والدول الأخرى وقد يؤثر ذلك على الاقتصاد العراقي بشكل غير مباشر.

أما عن زيادة العقوبات المصرفية على العراق:

1) **من المتوقع بناءً على سياسات ترامب السابقة**، أن يستمر في ضغوطه الاقتصادية ضد إيران وحلفائها. إذا شعر ترامب بوجود تأثير قوي لإيران في العراق عبر المصارف أو أنشطة اقتصادية أخرى فقد يتجه إلى فرض مزيد من العقوبات المصرفية على العراق كوسيلة ضغط للحد من هذا النفوذ. مثل هذه العقوبات قد تؤثر سلباً على القطاع المصرفي ، وتزيد من صعوبة تنفيذ المعاملات الدولية.

2) ضوابط صارمة في التدقيق على التحويلات المالية بالدولار:

قد تعود إدارة ترامب إلى تطبيق سياسات رقابة صارمة على التحويلات بالدولار التي تمر عبر النظام المصرفي العراقي، للتأكد من عدم تحويلها لدعم أي أنشطة لاتتوافق مع السياسة الامريكية . هذا التشديد قد يعوق الوصول إلى الدولار بشكل كبير.

إجمالاً، ان سياسة ترامب الاقتصادية قد تخلق بيئة اقتصادية غير مستقرة في العراق، خاصة إذا استمرت التوترات مع إيران، مما قد يؤدي إلى تقلبات في سعر الدولار في العراق وزيادة الضغط على العملة. فالعديد من الشركات والمستثمرين الدوليين قد يتجنبون العمل خوفاً من التعرض لعقوبات أمريكية ثانوية، بالإضافة إلى ذلك إذا استمرت إيران في تقليص صادراتها إلى العراق فإن هذا قد يفاقم أزمة الطاقة ويزيد من التحديات الاقتصادية.

مما يتطلب من العراق اتخاذ قرارات اقتصادية حاسمة. في ظل هذه الظروف، فسيظل العراق في حاجة إلى تنويع اقتصاده وزيادة التعاون مع حلفاء آخرين لتعزيز استقرار اقتصاده بعيداً عن التأثيرات السلبية لتقلبات السوق والسياسات الأمريكية أيضاً.

ضرورة تبني استراتيجيات مستقبلية في العراق

- ✓ تقليص الاعتماد على النفط ودعم الطاقة المتجددة : حيث تسريع استثماراته في الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على إمدادات الغاز، وتعزيز الطاقة المحلية من خلال تحسين البنية التحتية أو جذب استثمارات دولية في هذا القطاع وتفعيل استراتيجيات طويلة الأمد للتنويع في مصادر الطاقة .
- ✓ إيجاد توازن في علاقاته مع القوى الدولية عبر التحالفات والمشاركة الدولية، وتغيير نهجه التجاري والاقتصادي بما يتماشى مع قواعد اقتصاد السوق الدولية.
- ✓ تعزيز العلاقات مع الدول العربية.
- ✓ الامتثال للقواعد المصرفية عالمياً.
- ✓ التكيف مع البيئة الاقتصادية الدولية وتحسين موقع العراق في مؤشرات التصنيف العالمية.

في الختام، ستتجه السياسة الأمريكية في العالم بعيداً من المأسسة والعلاقات النظامية، حيث سيضفي الطابع الشخصي على سياسة أمريكا، فترامب يؤمن بأن القيادة أفضل من المؤسسة، كما أنه منحاز جداً الى رأس المال، ويؤمن بأن أمريكا أصبحت «بقرة حلوب» الى العالم، وهو ما يريد أن يعمل على عكس تلك الصورة، بالنسبة إلى العراق، فإن ترامب لن يضع تركيزه الكبير عليه، وانما سيتم استهداف الركائز الأساسية في المنطقة من خلال العراق، وبالتحديد إيران، وهذا يعني، أن الاقتصاد العراقي سيتأثر تبعاً إلى علاقة الولايات المتحدة وإيران، إذ يرى ترامب أن العراق هو المتنفس الاقتصادي لإيران، وهو واجهة رخوة يمثل متكأ اليها، بالنتيجة، فإن المصالح الاقتصادية ستحدد فيما إذا كان ترامب سيمضي باتجاه تسليط ضغط اقصى على إيران والعراق. وستكون الأدوات الاقتصادية الرخوة بالنسبة إلى العراق والتي سيعمل عليها، هي موضوع عائدات أموال النفط العراقية الموجود في البنك الفيدرالي الأمريكي في نيويورك التي ربما سيضع مجموعة من القيود في استخدم تلك الأموال. إلى جانب، موضوع التحويلات المالية إلى العراق واستخدام الدولار في التعاملات التجارية، سيركز ايضاً على متابعة الأصول المالية للعراق من خلال الاستخبارات الاقتصادية الأمريكية، وخصوصاً للافرد والكيانات والمؤسسات المحلية، وربما سيتم ادراج كيانات أو مصارف بالقيود في الوصول إلى الدولار.

يتوقع ايضاً أن يتم الضغط على العراق في موضوع جولات التراخيص النفطية، ومراجعة الجولات السابقة، ترامب يريد أن يضمن دخول الشركات الأمريكية النفطية إلى العراق والاستفادة من المزايا التي يجنيها من الموارد الطبيعية التي يمتلكها العراق. إلى جانب ذلك، قد تتراجع أجندة المناخ في الولايات المتحدة كون أن ترامب يؤمن بأن الدافع في النمو هو مصادر الطاقة التقليدية، وهذا قد ينعكس على العراق، إذ قد يتراجع الدعم الأمريكي في قضايا الحد من التغير المناخي ودعم الطاقات النظيفة.

سيكون أمام العراق مهمة ليست باليسيرة، إذ يتطلب الوضع بذل جهود كبيرة لتجنب أي خطر ناتج عن ارتداد القرارات الاقتصادية والمالية على الاقتصاد العراقي. فالهشاشة التي تعاني منها الأوضاع الاقتصادية في البلاد لا تحتمل وقوع البلاد في أزمة اقتصادية قد تؤدي إلى تأزيم السلم الأهلي والمجتمع في العراق.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org